

Distr.: General
9 January 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس
الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى
الأمم المتحدة

يستهل الفلسطينيون الذين يعيشون في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عاما آخر تحت الاحتلال العسكري الحربي الإسرائيلي في حين أن آفاق إنهاء احتلال إسرائيل غير المشروع والظلم المستمر منذ عقود تظل قائمة أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا العام، اتسم موسم الأعياد، إلى جانب الأيام القليلة الأولى من السنة الجديدة، بالكآبة بدرجة كبيرة، مع هبوط المعنويات نتيجة لموجة جديدة من أعمال العنف الموجهة ضد الشعب الفلسطيني من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، والتي اندلعت نتيجة لقرار اتخذته في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الحكومة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وفي الواقع، في أعقاب قرار الحكومة الأمريكية المذكور أعلاه، فإن الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل اشتدت حدتها بدلا من أن تخف، حيث كان جليا أن السلطة القائمة بالاحتلال شعرت بالجرأة على الاضطلاع بممارساتها وتدابيرها غير القانونية في ظل إفلات تام من العقاب. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، فإن أعمال القتل والتسبب في الإصابات وسجن المدنيين الفلسطينيين والمجمعات ضد قطاع غزة المحتل ظلت مستمرة بلا هوادة. وفي البارحة القريبة، قُتل طفل عمره ١٧ عاما بعد إصابته بعبارة ناري في صدره على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في قرية تقوع، جنوب بيت لحم. وبهذه الوفاة الأخيرة يصبح عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، منذ صدور قرار الحكومة الأمريكية في ٦ كانون الأول/ديسمبر، ستة عشر شخصا، وهي تأتي بعد أيام قلائل فقط من مقتل مصعب فراس



التميمي، الذي كان يبلغ من العمر ١٧ عاما أيضا، من قرية دير نظام، برصاصة في العنق إثر إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلية النار عليه.

إضافة إلى ما ذكر أعلاه، تواصل الحكومة اليمينية في إسرائيل بتهور صب المزيد من الزيت على النار المشتعلة بالفعل باتخاذ القرارات الانفرادية والاستفزازية وغير القانونية التي توضح كذلك أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد تخلت عن ممارسة أي قدر من ضبط النفس وأنها تفعل كل ما في وسعها لوأد حل الدولتين وأي فرصة لتحقيق سلام حقيقي. وفي هذا الصدد، نكتب إليكم للإعراب عن إدانتنا المشددة للقرار الذي اتخذته حزب الليكود بالإجماع، والذي وافق عليه شركاؤه في الائتلاف اليميني في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بضم الضفة الغربية المحتلة وفرض "السيادة" الإسرائيلية على المستوطنات اليهودية غير القانونية واشتراط موافقة ٨٠ عضوا من أعضاء الكنيست (من أصل ١٢٠ عضوا) "لإعادة أي جزء من القدس إلى الفلسطينيين"، فضلا عن احتجاجنا بأشد لهجة على ذلك. وفي تعليقات علنية بشأن هذا القرار غير القانوني، ذكر عضو في الكنيست أن "الهدف من مشروع القانون هو الحيلولة دون حدوث تنازلات في إطار الصفقات الدبلوماسية". وذكر عضو الكنيست نفسه أيضا أن "القدس لن توضع أبدا على طاولة المفاوضات" وأن "دولة إسرائيل لن تسمح بقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس".

ومن الواضح أن هذا القانون المزعوم الصادر مؤخرا يسعى إلى تغيير وضع القدس بشدة وإنشاء سيطرة إسرائيلية ويهودية حصرية على مدينة القدس بأكملها، وهي المدينة التي يظل لها وضع "الكيان المنفصل" بموجب قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢). وبموجب القانون الدولي، فإن ضم إسرائيل للقدس الشرقية غير قانوني ويشكل انتهاكا مباشرا لالتزامات إسرائيل بوصفها محتلا حرييا. وتجب الإشارة إلى أن هذا التشريع المزعوم الأخير غير القانوني للسلطة القائمة بالاحتلال هو استمرار لسلسلة "قوانينها" ومقترحاتها وتدابيرها التي تكشف نيتها الحقيقية في تغيير الطابع والمركز والتكوين الديمغرافي للقدس وفرض حل يقوم على وجود دولة واحدة بحكم الواقع. وكما أعلنت القيادة الفلسطينية مرارا، وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، بخلاف أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، سيتم تدمير فرص السلام إلى الأبد.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال زيادة زعزعة استقرار الحالة المخوفة بالمخاطر على أرض الواقع بالفعل بإعلانها مؤخرا اعتزامها بناء مليون وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وصدر أول تلك الإعلانات اليوم. وفي هذا الصدد، ووفقا لما ذكرته منظمة السلام الآن، وهي منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان، ستتم الموافقة على إنشاء أكثر من ١ ٣٢٩ وحدة استيطانية غير قانونية في الأسبوع المقبل. وتمثل المستوطنات الإسرائيلية التي تُبنى في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتشكل أكبر تهديد منفرد للسلام وحل الدولتين، وقد قادت أيضا إلى عنف المستوطنين، وهدم المنازل، وحرمان الشعب الفلسطيني الذي يزرع تحت الاحتلال الإسرائيلي من التنمية.

وللمجتمع الدولي موقف قانوني واضح إزاء مركز دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، ويجب عليه أن يرفض جميع انتهاكات ذلك المركز، وأن يطالب بإدانة قرارات إسرائيل الأحادية والاستفزازية وغير القانونية واعتبارها لاغية وباطلة. فضلا عن الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، يجب أن نشير مرة أخرى إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي لا تزال صالحة ويجب تنفيذها، بما في ذلك القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) والقرار الأخير للمجلس

٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أكد فيه المجلس "أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات". علاوة على ذلك، اتخذت الجمعية العامة مؤجراً، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، القرار د-١٠/١٩، الذي شددت فيه مرة أخرى على الموقف الدولي الثابت بشأن القدس، وأعادت فيه تأكيد مجموعة قراراتها فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

والمسؤوليات التي تقع على عاتق المجتمع الدولي واضحة، وقد أضحت ضرورة الالتزام بالقانون ومساءلة إسرائيل عن انتهاكاتهما أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويجب بذل جهود جادة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، من أجل تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب على مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ إجراء عاجل لتفادي المزيد من زعزعة الاستقرار في هذه الحالة المضطربة للغاية بالفعل، التي تشكل بوضوح تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ونحن ندعو إلى بذل كافة الجهود لاستعادة سيادة القانون والتوصل إلى حل نهائي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وإقامة سلام عادل ودائم، يمكن في ظلّه للشعب الفلسطيني في نهاية المطاف العيش في حرية في دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع جميع جيرانها.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٢١ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (A/ES-10/763-S/2017/958)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة